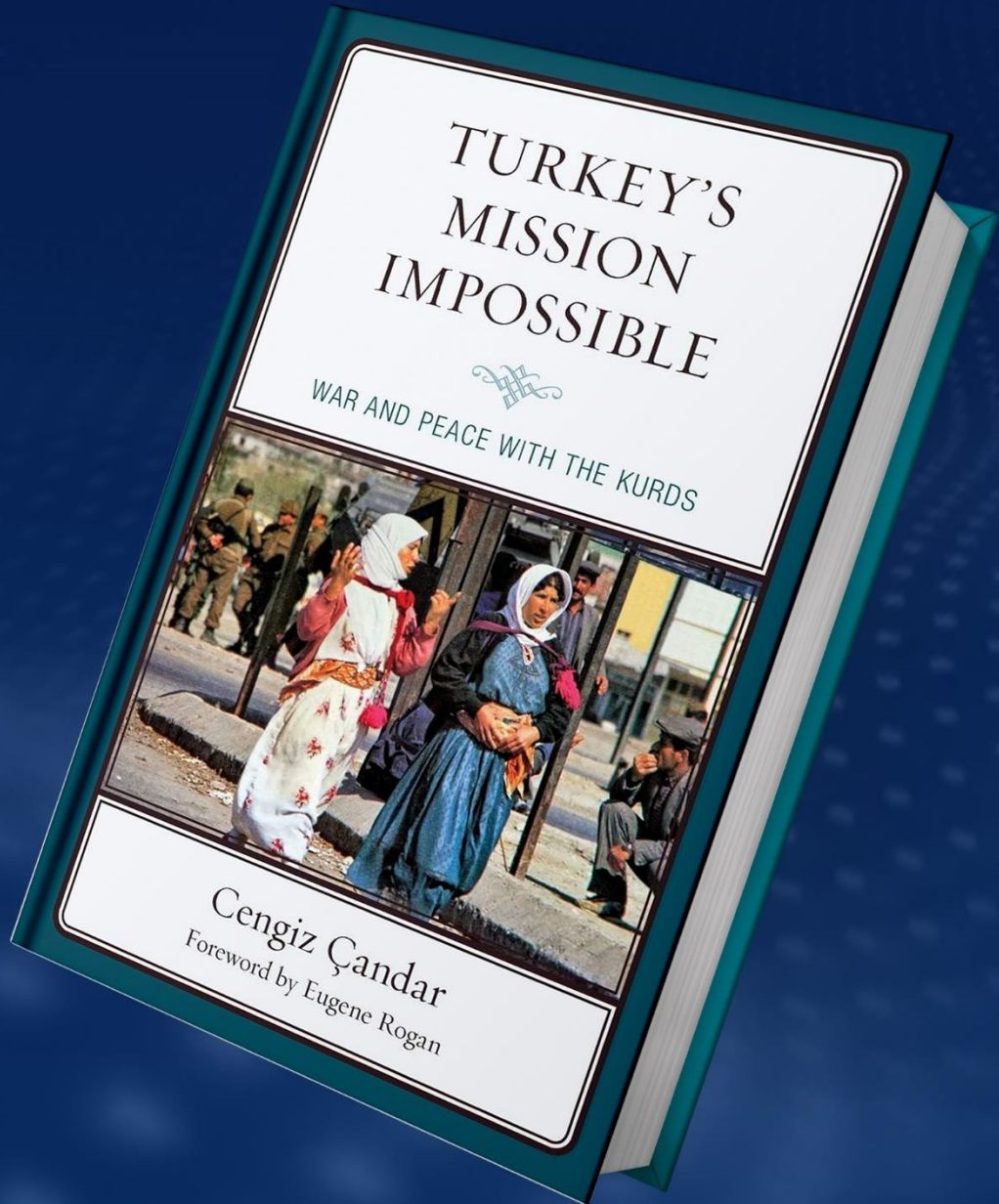


قراءة في كتاب
(مهمة تركيا المستحيلة :
الحرب والسلام مع الكرد)



المحتويات

4.....	مقدمة
7.....	الخلفية التاريخية والأيدولوجية
12.....	الثورات الكردية
16.....	التصور الدائم عن حزب العمال الكردستاني
18	أوزال، طالباني، أوجلان
21.....	أردوغان: أقوى من سابقه
24.....	الطريق إلى أوصلو، جهات الاتصال، والقنوات الخلفية
26.....	جهود عبد الله جول للسلام غير المسجلة
28	أوصلو، الحديث في سرية
32.....	أردوغان - أوجلان
35.....	سلام بعيد المنال

اسم الكتاب: (مهمة تركيا المستحيلة: الحرب والسلام مع الكرد)

العنوان الأصلي: TURKEY'S MISSION IMPOSSIBLE: WAR AND PEACE WITH THE KURDS

تأليف جنكيز تشاندار- 2020

مطبعة لينغستون

عدد الصفحات 315 صفحة

مراجعة: المركز الكردي للدراسات- 2023

المركز الكردي للدراسات

مؤسسة بحثية مستقلة وغير ربحية تأسست في عام 2014، متخصصة في الشؤون السياسية المحلية والإقليمية والدولية. يهدف المركز من جميع نشاطاته إلى تعزيز المعرفة والسلام والتعايش، وفي المقام الأول تعزيز الحوار بين السوريين بمختلف مشاربيهم. ويعنى المركز أيضاً بتشجيع التفكير والتحليل لاستقراء المستقبل ومعالجة التحديات التي تواجهها مجتمعاتنا.

<https://nlka.net>



 @nlk_center  Email: director@nlka.net

ليس من قبيل المبالغة القول إن القضية الكردية كانت ومازالت أهم حدث محلي بالنسبة للصحافة التركية منذ عام 1984. ولعل عميد هذه الصحافة هو الصحفي التركي جنكيز تشاندار، من خلال اتصالاته الشخصية مع القادة الكرد وجهوده في تسيير مبادرات الحكومة التركية للوصول إلى حل تفاوضي، فضلاً عن كونه شاهد عيان على ما يسميه عن حق: "مهمة تركيا المستحيلة".

يكشف تشاندار في هذا الكتاب عن تفاصيل عملية السلام التركية الكردية التي لم يسبق لها مثيل من قبل، ابتداءً من مبادرة السلام الأولى في عهد الرئيس تورغوت أوزال في عام 1993، وصولاً إلى مراحل أخرى، إذ سيأخذ تشاندار القارئ في هذا الكتاب إلى رحلة في قلب المتاهة التركية الكردية.

يتمتع تشاندار، الصحفي ذائع الصيت في تركيا، بميزة كبيرة تتمثل في تغطية القضية الكردية بشكل مباشر منذ السبعينيات. كان تشاندار أيضاً وسيطاً ومستشاراً لمحادثات السلام التي لم تتكلل بالنجاح في عهد الرئيس تورغوت أوزال (1989-1993). تستند رؤى تشاندار إلى محادثات مكثفة مع اللاعبين الرئيسيين على أعلى المستويات، بما في ذلك أعضاء الحكومات التركية المتعاقبة وكبار القادة في حزب العمال الكردستاني والأحزاب الإقليمية الأخرى التي لها صلة بالقضية.

وبالنظر إلى خلفية تشاندار، فإن مهمة تركيا المستحيلة ليست تحليلاً علمياً تقليدياً للموضوع، بل هي نظرة عامة بارعة لسلسلة من عمليات السلام الفاشلة بين الدولة التركية وحزب العمال الكردستاني على مدى ثلاثة عقود. بعد الخلفية الأولية حول القضية الكردية، فإن الجزء الأكثر قيمة في الكتاب، هو الجزء الذي يناقش ثلاثة جهود رئيسية لتحقيق السلام في التسعينيات، والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين، فضلاً عن بعض الاجتماعات المستمرة عبر القنوات الخلفية في خضم هذه العمليات: الأولى كانت بقيادة أوزال بشكل غير مباشر مع زعيم حزب العمال الكردستاني عبدالله أوجلان قبل وقت طويل من اختطافه في عام 1999، وتم تسييرها بدعم من الزعيم الكردي العراقي الراحل جلال طالباني، لينتهي أمر المبادرة الأولى بالفشل مع وفاة أوزال المبكرة (وربما المشبوهة)، ومع الأدوار التي لعبها "الصقور" داخل السياسة التركية الذين حاموا حول مبادرة أوزال، والتي شارك فيها تشاندار بنفسه بشكل مباشر، وبالتالي فإن أفكاره حول عملية السلام تلك تحمل قيمة خاصة.

والثانية التي جرت في أوسلو وجنيف بمعرفة رئيس الوزراء وقتها و(الرئيس الحالي) رجب طيب أردوغان، ولكن بقيادة كبار المسؤولين في المخابرات التركية وليس من قبل الحكومة. وشمل ذلك الوسطاء وبعض المستقلين الذين حاولوا تسهيل تحقيق انفراجة في الاجتماعات بين ممثلي حزب العمال الكردستاني وكبار أعضاء الاستخبارات التركية.

كان الجهد الثالث، الذي استلزم لقاءات مباشرة بين الدولة وأوجلان المسجون الآن، امتداداً لعملية أوصلو، ولكنها لم تشبه الجهود السابقة، وبالطبع انتهت العمليات الثلاث إلى الفشل.

تكمّن القوة الحقيقية لتحليل تشاندار في الطريقة التي ينسج بها السرد الذي يجمع العوامل المحلية والدولية التي أدت إلى فشل المفاوضات. كما يقوم في بعض فصول كتابه هذا بمناقشة الأوضاع الإقليمية (الصراع في سوريا وصعود الإسلام المتطرف) والتنافس الشيعي- السني وأيضاً صعود بوتين مع روسيا في الساحة الدولية في أكثر من منطقة.

تركز هذه القراءة في كتاب تشاندار على محادثات السلام، أي على الفصول التي تناولت عملية السلام في تركيا بعد تناول خلفية تاريخية موجزة.

تشكلت "تركيا الجديدة" في عشرينيات القرن الماضي التي حلت محل تركيا العثمانية كنتيجة منطقية لمرحلة تكوينية، حرب البلقان (1911-1912)، والحرب العالمية الأولى (1914-1918)، وحرب الاستقلال الوطني (1919-1922) حين هيمنت القومية الإسلامية كأيدولوجيا ناظمة للدولة. كما تم إنشاء دولة قومية تركية في آسيا الصغرى من خلال نزع المسيحية ديموغرافياً وجعلها ملاذاً للمسلمين العثمانيين لتكون مهد الدولة الحديثة تكون الهوية التركية فيها هي العليا، حيث تم دفع الرعايا المسلمين ذوي الهويات الإثنية المتباينة في الدولة العثمانية السابقة إلى الهوية التركية بغض النظر عن خلفيتهم العرقية (ص 40).

على الرغم من كون الكرد مسلمون، إلا أنهم اعتبروا عنصراً غير موثوق فيه، وعلى غرار سياسات الإبادة الجماعية الموجهة للأرمن المسيحيين، استُهدف الكرد عبر سياسة التتريك؛ ما أدى إلى إنكار هويتهم ولغتهم المميزة. بدأ العمل الأساسي لهذا الإنكار أثناء حكم الاتحاديين في السنوات الأخيرة من الإمبراطورية العثمانية في النصف الثاني من العقد الأول للقرن العشرين، بينما كانت الحرب العالمية الأولى مستمرة. وتبعها الهندسة الاجتماعية والديموغرافية أوائل عشرينيات القرن الماضي مع تأسيس الدولة التركية الحديثة (ص 41).

كانت البداية التأسيسية تكمن في أن تكون مسلماً، فإن ملايين المسلمين الذين هم في الأصل من غير الأتراك انتقلوا إلى الهوية الجديدة "التركية الإسلامية" وخضعوا لسياسة الاستيعاب التي تنتهجها الدولة؛ بعبارة أخرى، تخلى ملايين المسلمين عن كونهم: كرداً وعربياً وشركساً وبلغارياً وجورجيين ولاز وألبانيين وبوسنيين، أي تخلوا عن هوياتهم الأصلية ليصبحوا أتراكاً ضمن عملية شاقة ومكثفة (ص 42).

اتبعت "التركيّة" كقوة دافعة في بناء الأمة وصياغة الدولة بعد النضال الوطني (1919-1922) بقيادة مصطفى كمال (أتاتورك) مساراً تطورياً. حيث تم اتخاذ خيار جذري. من الواضح أن العثمانية لم تعد خياراً، كذلك فإن "القومية الإسلامية" التي تم الدفاع عنها في الفترة من 1912 إلى 1922 تم التخلي عنها أيضاً، وتم إنشاء الجمهورية الجديدة، على أساس فكرة الأمة "التركية"، ما أدى إلى: إضفاء المثالية الرومنسية على الشخصية الوطنية التركية، مع ملامح عنصرية فرضت فيها القومية التركية الاستيعاب القسري لـ 30 في المئة أو نحو ذلك من السكان الذين لم تكن اللغة التركية هي لغتهم الأم (ص 43).

ولكن بعد عام 1923، توقفت قوانين وإعلانات الحكومة وبرامج حزب الشعب عن الحديث عن "المسلمين" أو "الكرد" و "الأتراك". ونصت المادة الثالثة من قانونها لعام 1923 على ما يلي: "يمكن لكل تركي أو أي شخص آخر يقبل الجنسية والثقافة التركية أن ينضم إلى حزب الشعب". وبعد ذلك بعامين، في

8 كانون الأول (ديسمبر) 1925، أعلنت وزارة التربية والتعليم في إعلان بشأن "التيارات التي تحاول تقويض الوحدة التركية" بأنها هي تلك التي تستخدم مصطلحات: كردي، شركسي، كردستان، وكذلك "لاز" و "لازستان". في عام 1931، تم تعريف "التركي" بأنه: "أي فرد داخل جمهورية تركيا، بغض النظر عن عقيدته، يتكلم التركية، وينشأ مع الثقافة التركية ويتبنى المثل الأعلى التركي". (ص 43)

بالتالي نشأت القضية الكردية، بالمعنى المجازي، من الكرد الذين رفضوا التوقيع على "عقد التركية" أو لم يتم استيعابهم في هذه الهوية القومية. بعبارة أخرى، تلك الشرائح من السكان الكرد التي عجزت الدولة التركية عن استيعابها، أو تلك التي قاومت، بل الذين ذهبوا إلى أبعد من ذلك، وثاروا على إنكار هويتهم في انتفاضات متتالية. (ص 44)

من المؤكد أن القضية الكردية في تركيا والمنطقة لها جذور عميقة منظمة في نظام الشرق الأوسط الذي أعقب الحرب العالمية الأولى، وهو نظام استمر قرابة قرن من الزمان. وبالتالي، هناك أسباب هيكلية أدت إلى عدم حلها، فضلاً عن أوجه القصور والقيود الأيديولوجية للحكومة التركية وانعدام الفطنة بين السياسيين (ص 46).

بالإضافة إلى الخلفية الأيديولوجية للنخبة الحاكمة في تركيا القائمة على المبادئ التأسيسية للجمهورية، والقومية التركية، التي تعرقل التطلعات

القومية الكردية، كانت معاهدة سيفر الموقعة في 10 آب/أغسطس 1920، مع صدمتها الدائمة التأثير على النفسية التركية، كان له أيضاً تأثير مهم للغاية على إنكار تركيا للهوية الكردية وسلوكها القومي تجاه الكرد، حتى أولئك الذين هم خارج حدود تركيا. وعلى الرغم من أن معاهدة سيفر أصبحت لاغية وباطلة، حيث تم استبدالها بمعاهدة لوزان، في نظر القوميين الأتراك، إلا أنها دلت على الهدف الغربي المتمثل في تفكيك أراضي تركيا، وتمثلت بتقسيم الإمبراطورية العثمانية في أعقاب الحرب العالمية.

لقد تركت مواد من معاهدة سيفر بصمة عميقة، وندبة في الثقافة السياسية التركية لأجيال قادمة. أصبح الخوف، بشكل رئيسي من جانب النخب الحاكمة التركية، من إمكانية تقسيم تركيا وتفككها جغرافياً واجتماعياً، كابوساً دائماً وغرس مفهوم "متلازمة سيفر" في المعجم السياسي التركي.. بل حُرقت صياغته، وأن سعي الاتفاقية هو لتقسيم تركيا نهائياً من خلال إقامة دولة كردية مستقلة على أراضيها. لذا اعتقدت النخب الحاكمة في تركيا أن الكرد لن يتمكنوا أبداً من تحقيق أي من أهدافهم دون تحريض القوى الغربية وتأييدهم لاستقلال الكرد. في مخيلة الدولة الجديدة، فإن الاعتراف بكردستان، يعني ضمناً الأرض التي يسكنها مجتمع إثني قومي غير تركي، من شأنه أن يضر بـ "رأسها وقلبها" وكذلك "مركزها الإداري". كما أنه من شأنه أن يعرض طابعها الوحدوي المعلن للخطر، وبالتالي يثير المخاوف بشأن المزيد من تقطيع أوصال الوطن.

وكان دخول تركيا في التحالف عبر الأطلسي، وبالتالي تحت المظلة الأمنية لحلف شمال الأطلسي في أوائل الخمسينيات من القرن الماضي، نابعاً من مخاوفها فيما يتعلق بوحدة أراضيها، لكن شكوكها بشأن نوايا الغرب بشأن الكرد لم تختفِ تماماً. بل على العكس من ذلك، فقد انتعشوا من وقت لآخر لدرجة أنهم أحدثوا انقسامات خطيرة مع الشريك العسكري والأمني الأساسي لتركيا، الولايات المتحدة، كما شوهد في الكارثة السورية بعد عام 2014، مما كان له تداعيات على النظام الدولي برمته والأمن الجماعي للعالم الغربي. (ص 47-50)

أدى الإنكار - أو الكراهية كما هو موضح أعلاه - للهوية واللغة الكردية حتماً إلى عدم الاعتراف بالقضية الكردية. حتى لو كان ذلك ضمناً، كان هناك دائماً شبه إجماع على أن القضية الكردية (مع نزاعها الطبيعي) هي التحدي الأساسي لبقاء تركيا. إن عدم الاعتراف بالقضية، والتعامل معها بشكل أساسي على أنها مسألة أمنية، أو التقليل من شأنها إلى مستوى مكافحة الإرهاب، هو بمثابة عدم السعي الجاد والحقيقي لحلها.

لم يتمكن أي تمرد كردي في التاريخ الجمهوري التركي من تحقيق الطابع الكردي بالكامل. وبسبب حرمانها من الدعم والشرعية الدوليتين الحيويتين، فإن النطاق المحدود لكل خطوة من هذا القبيل والمشاكل الداخلية التي لم يمكن التغلب عليها والتي كانت تقسم المجموعات (التمردات) جعلت الأمر سهلاً بالنسبة للحكومة التركية مع زيادة الثقة بالنفس، بالنسبة للجيش التركي القوي الذي تم اختباره في المعركة، لم يكن من الصعب قمع الثورات بطريقة حازمة. من الناحية العرقية والطائفية، كان تمرد الشيخ سعيد بيران عام 1925 ذا طبيعة (كرمانجية- زازية) سنوية في المقام الأول، بينما كان لثورة أراارات (1927 - 1930) طبيعة سنوية - كرمانية، وديرسم (1937) على طبيعة زازية - علوية.

كان على القضية الكردية أن تنتظر حتى الربع الأخير من القرن العشرين لإيجاد وسيلة للتمرد بهدف جريء يتمثل في اجتياح كل شريحة من الكيانات السياسية والمجتمع الكردي، وامتداد مجساتها إلى البلدان المجاورة لتركيا التي تضم سكاناً من الكرد وإلى دول المنطقة، وحتى إلى الشتات الأوروبي حيث يقيم مئات آلاف الكرد. فقد غير حزب العمال الكردستاني كل معايير القضية الكردية. لقد كان لغزاً منذ ولادته ولم يتغير كثيراً في هذا الصدد. (ص

(72

لم يصبح التمرد الكردي بقيادة حزب العمال الكردستاني هو الأطول على الإطلاق في تركيا فحسب، بل كان أيضاً أحد أطول الصراعات في العالم من حيث الحرب غير المتكافئة. لم يستمر أي كفاح مسلح غير كفاح القوات المسلحة الثورية الكولومبية في كولومبيا، والذي استمر من عام 1964 إلى عام 2017، لفترة أطول من كفاح حزب العمال الكردستاني.

التمرد الكردي الأخير في تركيا له تداعيات سياسية واجتماعية تمتد إلى ما هو أبعد من الأراضي الكردية والتركية بسبب الخصائص الجيوسياسية الفريدة والغريبة لتركيا والشرق الأوسط. لقد كانت الخسائر فادحة من حيث الخسائر البشرية وتدمير سبل العيش، فضلاً عن الأضرار التي لحقت بالاقتصاد. تختلف الأرقام وفقاً لمصادر مختلفة، ولكن منذ بداية النزاع المسلح لحزب العمال الكردستاني في عام 1984، في غضون ثلاثة عقود، قُتل ما بين 30.000 و40.000 شخص. تعود للفترة 1984-1999. وزعمت مصادر في وزارة الدفاع والجيش والشرطة التركية أنه "بين عامي 1984 و1999، قُتل 5828 مسؤول أمريكي، و5390 مدنياً، و19786 من حزب العمال الكردستاني". في تقرير نُشر في عام 2009، قُدِّمت أعداد الضحايا بين عامي 1984 و2009 بـ 41,828. نقلاً عن بيانات قدمتها هيئة الأركان العامة التركية والقيادة العليا لقوات الدرك والمديرية العامة للأمن، خلال 26 عاماً من العنف، ارتفع عدد القتلى والجرحى إلى 63443. في نفس التقرير، تم تقدير التكلفة الاقتصادية للصراع بمبلغ 300 مليار دولار. قدّر قسم أبحاث السلام والنزاع في جامعة أوبسالا في

السويد مقتل أكثر من 30000 كردي، مع تدمير أكثر من 2000 قرية يقطنها الكرد في جنوب شرق تركيا. ويقدر عدد الضحايا بين عامي 1989 و2017 بـ 31.178. تشير بياناته إلى أنه تم الوصول إلى أعلى مستوى من الضحايا خلال التسعينيات. على وجه الخصوص، بعد عام 1993، عام وقف إطلاق النار الأول لحزب العمال الكردستاني، ارتفعت أعداد الضحايا فجأة. (ص 76-77)

وبالمثل، فإن الحركة التصاعدية في أعداد الضحايا بين عامي 2011 و2013، بل وحتى الأعداد الأعلى بعد عام 2015، أظهرت العلاقة بين انهيار عمليات السلام واستئناف الحرب. أدى فشل عمليتي سلام متتاليتين وانهيار وقف إطلاق النار، إلى زيادة أعداد الضحايا التي كشفت عن الطبيعة الكارثية للصراع مع تلاشي احتمالات التوصل إلى تسوية سياسية، دخل صراع حزب العمال الكردستاني في تركيا في أحد أكثر فصوله دموية، مما أدى إلى تدمير المجتمعات في جنوب شرق تركيا ذي الأغلبية الكردية وضرب قلب أكبر المراكز الحضرية في البلاد.

على الرغم من الخسائر الفادحة والضربة الكبيرة التي لحقت بالحركة الكردية في تركيا، فإن الحركة التي يمثلها حزب العمال الكردستاني بعيدة كل البعد عن الانهيار في تركيا. مع الحفاظ على وجوده المسلح خارج حدود تركيا بقيادته العامة، فإن حزب العمال الكردستاني قادر على النجاة. في نظر الجنرالات الأتراك، تم تجنب خطر تقسيم تركيا خلال الكفاح المسلح لحزب العمال الكردستاني. ومع ذلك، فإن حزب العمال الكردستاني لم يهزم بما فيه

الكفاية. يقول تشاندار: خلال فترة رئاسة عبد الله غول (2007-2014)، أبلغت بهذه النظرة الخاصة من جانب كبار الضباط العسكريين، حيث أطلعه القادة العسكريون على الوضع الأمني في البلاد وأقروا بقلق من أن حزب العمال الكردستاني نقل مقاتليه إلى أراضي العراق ونجا. لذلك، اعتبروا أن حزب العمال الكردستاني لم يهزم.

التصور الدائم عن حزب العمال الكردستاني

في هذا الفصل يقوم تشاندار بتحليل نشوء حزب العمال الكردستاني وكاريزما قيادته المتمثلة في شخص المؤسس عبد الله أوجلان، حزب العمال الكردستاني هو بالفعل أحدث حركة كردية واسعة النطاق والتي ظهرت وتطورت في البداية - بين 1970 و1980 - كحركة مقاومة أيديولوجية. ولكن في وقت لاحق من 1980 إلى 1990، كان تطورها كحركة سياسية وميدانية، لمجموعة نظرية طوباوية انطلقت مع استكشاف نظري عملي للثورات العاصفة والثورات المضادة في ذلك الوقت، على أساس موضوعي كان قد تم تشكيلها من خلال البنية التحتية والبنية الفوقية للجمهورية الخمسين سنة الماضية. على الرغم من كرديتها الرسمية، فهي حركة فريدة من نوعها للحرية الإقليمية اتخذت خطوات تقدمية نحو الجمع بين فنون السياسة والحرب. لم ينبثق عن تقليد سياسي قومي كردي. إنه من نسل اليسار الثوري في تركيا، وهو ما يفسر توجهه القوي نحو تركيا. والأهم من ذلك، وعلى عكس الاعتقاد السائد، أنها ليست حركة كردية انفصالية مؤيدة للاستقلال تناضل في نهاية المطاف من أجل تأسيس دولة قومية كردية. هذه الميزة لا تزال مهمة وغير مفهومة بشكل جيد. ومع ذلك، فإن هذا العنصر الأكثر أهمية في هويته هو الذي جعل حزب العمال الكردستاني غامضاً. (ص 96)

يذكر تشاندار خلال خلال حديث مطول مع مراد قرايلان في جبل قنديل في عام 2010، أن حزب العمال الكردستاني قد تخلص عن "الانفصالية" في عام 1993.

بالنسبة للجيش التركي، الذي احتكر "الملف الكردي" منذ عشرينيات القرن الماضي وكان مسؤولاً عن أمن البلاد، كان انتشاره في كل شبر من تركيا بما في ذلك المنطقة ذات الغالبية الكردية في جنوب شرق البلاد وشرقها حقاً طبيعياً له. لذلك، فإن مثل هذا التغيير الثوري في تفكير حزب العمال الكردستاني ومصطلحاته لم يكن له تأثير ملموس على المسؤولين الأتراك، ربما بخلاف إثارة غضبهم من خلال إدخال مفهوم الحكم الذاتي الديمقراطي، وهو مفهوم غريب تماماً عن التقاليد المركزية التركية. على العكس من ذلك، كان يُنظر إلى الاستقلالية في الغالب على أنها مقدمة لفصل نهائي. (100-

(107)

في هذا الفصل يخصص تشاندار كتابته حول قيامه بمهمة الوسيط بين الرئيس تورغوت أوزال والزعيم الكردي جلال طالباني (الذي سيصبح رئيساً للعراق لاحقاً) عن طريق مستشاره كامران قره داغي، في إقناع عبد الله أوجلان إعلان وقف إطلاق نار من جانب واحد في عام 1993، ورد فعل الرئيس التركي على ذلك بسؤاله عن انطباعه حول شخصية عبدالله أوجلان التي بثت آلة الدعاية للدولة التركية لسنوات دعاية سلبية متواصلة عنه. يقول تشاندار في معرض حديثه مع أوزال عن أوجلان: "انطباعي هو أنه يريد أن يكون ممثلاً سياسياً في المسرح السياسي التركي. ومع ذلك، فإن هدفه الأساسي هو الدخول في العملية السياسية هنا في تركيا. وقف إطلاق النار الذي أعلنه يمكن أن يكون الخطوة الأولى التي يفكر فيها تدريجياً في فك روابطه مع سوريا، ومع مرور الوقت، ليأخذ مكانه كلاعب سياسي بارز في اللعبة السياسية التركية، في رأيي، رفضه العلني للانفصال مع التأكيد على المصير المشترك للأتراك والكرد، والذي وصفه باللحم والعظم، يمكن أن توفر الزخم لحل القضية الكردية من خلال الوسائل غير العسكرية. (ص 115)

يرى الكاتب أن أوزال كان يسير وحيداً في حقل من الألغام، إذ لم يكن هناك أي شخص آخر غير الرئيس أوزال يمتلك المتطلبات الأساسية لدفع تسوية سلمية، أي تسوية سياسية للمسألة الكردية. كان رجلاً وحيداً في القصر الرئاسي. كان وقف إطلاق النار من جانب واحد الذي أعلنه أوجلان لمدة شهر

واحد هدية ثمينة بالنسبة له لأخذ زمام المبادرة لحل الصراع الأكثر فتكاً وحضوراً في تركيا. إذا تم الحفاظ على وقف إطلاق النار واستخدامه لتمهيد الطريق لإنهاء الصراع وحل المشكلة، فسيتم تعزيز موقف أوزال في السياسة الداخلية. مع شرعية متجددة، سيكون قادراً على هزيمة خصومه، وتوجيه تركيا نحو المزيد من الإصلاح والتقدم - بعد كل شيء، في العقد الماضي، كان قد دبر التحول الاقتصادي العميق للبلاد من خلال تبني سياسات السوق الحرة، والتي طال انتظارها. ومع ذلك، نظراً للاحتتمالات الهيكلية ذات الصلة بالصراع الكردي، كان عليه أن يخطو بجد وحذر، كما لو كان يتنقل في حقل ألغام ومتهاة. يمكن للمخاطر الكامنة أن تفوق بسهولة الفرص المتاحة (ص 117).

كان أوزال ملتزماً بالضغط من أجل حل القضية الكردية. يذكر تشاندار أنه قال بشعور من الاستياء ظهر في صوته: "بعد فترة، بغض النظر عن التكلفة التي قد أدفعها، سوف أتقدم وأعلن اقتراحي بشأن حل هذه القضية. ما لم يتم حل هذه القضية، لا يمكن لتركيا أن تتقدم. سيكون حل هذه القضية [الكردية] هو الإرث الأخير الذي سأتركه لشعبي". كان الأمر كما لو كان يخبرني بشهادته.

أكثر ما يقلق أوزال هو أنه إذا ضاعت الفرصة التي أتاحتها وقف إطلاق النار، فإن الإرهاب والعنف سيعودان بحجم غير مسبوق وبخسائر فادحة فيما يتعلق بالضحايا. ولكن في 17 أبريل، استيقظنا جميعاً على الأخبار الصادمة عن نوبة قلبية للرئيس تورغوت أوزال. لن يصل إلى اسطنبول. وافته المنية في أنقرة.

لم يكن الرئيس التركي هو الوحيد الذي توفي في ربيع 1993؛ بل ستموت آمال
المصالحة مع الكرد. (ص 118-120)

لقد قُدمت فرصة الحل السلمي للصراع كما لم تكن من قبل في عهد أردوغان، ظهر أردوغان باعتباره الزعيم الأكثر نفوذاً في تركيا بعد كمال أتاتورك، يمكن القول أنه كان أقوى أيضاً من مؤسس الدولة القومية التركية. لفترة من الوقت، اكتسب أردوغان سمعة طيبة في معالجة القضية الكردية بجرأة وإصرار بطريقة غير مسبوقة تجاوزت حتى أوزال. تمت الإشادة بمبادراته السلمية التي ألهمت الأمل لحل القضية الكردية خلال العقد الممتد بين 2005-2015.

مع بداية عام 2003، واجه رجب طيب أردوغان وحكومته، المؤلفة بشكل أساسي من إسلاميين سياسيين عديمي الخبرة في الواجبات الحكومية، نخبة حاكمة علمانية معادية، ومع ذلك، تمكنت البلاد من تحقيق بداية جديدة في الألفية الجديدة، مع دعم عبر المحيط الأطلسي من أمريكا وأوروبا.

ظلت المدافع الكردية صامته منذ عام 1999. وأعلن حزب العمال الكردستاني وقف إطلاق نار آخر من جانب واحد. بموجب تعليمات أوجلان، أخلى مقاتلو حزب العمال الكردستاني مواقعهم في جبال كردستان تركيا للانسحاب إلى ما وراء الحدود إلى كردستان العراق. بينما كان حزب العمال الكردستاني يحاول التعافي من الصدمة التنظيمية التي لحقت به بسبب محاكمة زعيمه، تم تهميشه بشكل أكبر مع التطورات التي أعقبت الحرب التي قادتها الولايات المتحدة على العراق.

أدى سقوط نظام بغداد القومي العربي للطاغية صدام حسين إلى تحرير كرد العراق. بتأييد من الولايات المتحدة وحلفائها ارتقى الزعيمان الكرديان، مسعود بارزاني وجلال طالباني، إلى مناصب دولية، وحولوا العراق إلى دولة فيدرالية يتمتع كردها، شبه المستقلون، بالحكم الذاتي. مع مثل هذه التطورات المليئة بالدوار في الفناء الخلفي لتركيا، فإن الجيش التركي، المؤسسة التي كانت مسؤولة عن "الملف الكردي" منذ السنوات الأولى للجمهورية والتي كان لها الكلمة الأخيرة في الشؤون الاستراتيجية والأمنية للبلاد، تتعارض مع نظيرتها الأمريكية والبنتاغون، وبالتالي تعارضت مع الولايات المتحدة. تعتبر علاقة الجيش التركي مع البنتاغون الدعامة الأساسية لعلاقة تركيا بالولايات المتحدة. هذه العلاقة التي تعمقت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ولطالما كان المكون الأمني العمود الفقري للعلاقة الوثيقة بين أنقرة وواشنطن. لقد غيرت نهاية الحرب الباردة تصورات التهديد والأولويات الأمنية. كانت الخلافات التي ميزت تركيا والولايات المتحدة متأججة بالفعل. لكن الحرب على العراق حيث وجدت أمريكا في كرد العراق حلفاء جدد أقوياء لها، وفي المقابل، فقد أيدت قوتها العسكرية الحكم الذاتي الكردي بجوار حدود تركيا التي تسببت، ربما، في إلحاق الضرر بنظرة الجيش التركي إلى الولايات المتحدة. كما اعتبرت الولايات المتحدة القوة الرئيسية في إضفاء الشرعية على حكومة أردوغان مما جعلها تضرر المزيد من المرارة ضد واشنطن. بالنسبة للجيش، الوصي التقليدي للجمهورية التركية، كانت

أمريكا تقوض علمانيتها وتدلل الكرد في العراق، مما قد يمهد الطريق لتفكيك تركيا في نهاية المطاف.

استاء الجيش التركي من أردوغان، وبعض كرد تركيا الواعين سياسياً، وشعر بالاشمئزاز تجاه الحكم الذاتي الكردي، وفكرة العراق الفيدرالي، وبالتالي حمل ضغينة ضد الولايات المتحدة التي رأت أنها القوة الكامنة وراء كل تلك الشرور المتخيّلة.

شكلت هذه الانقسامات المستترة الأساس لانفتاح أردوغان في المستقبل على القضية الكردية، والعلاقات الاقتصادية والسياسية الوثيقة التي بدأها في نهاية العقد الأول من العقد الأول من القرن الحادي والعشرين مع إقليم كردستان العراق.

كان رجب طيب أردوغان رئيس الوزراء التركي ثم الرئيس الأكثر انخراطاً في عملية السلام (barış süreci) أو، كما يقول البعض، عملية الحل (çözüm süreci) مع حزب العمال الكردستاني. حدث ذلك على مرحلتين خلال عقد من الزمان. كانت المرحلة الأولى في سرية تامة، في أوسلو، المكان الأكثر تفضيلاً في العالم لحل النزاعات طويلة الأمد (ص 122-130).

الطريق إلى أوسلو، جهات الاتصال، والقنوات الخلفية

قدم أردوغان تمييزاً مألوفاً للرأي العام التركي، ولكن يصعب فهمه بالنسبة لغير الأتراك، قائلاً إن الدولة وليس الحكومة متورطة، وأن عناصر المخابرات كانت تتحدث مع ممثلي المنظمة الإرهابية - كما حدث في العديد من المنظمات الأخرى، كان وضع حد للعنف هدفاً مشروعاً ومهمة شاقة يجب على الدولة القيام بها، ولتحقيق مثل هذا الهدف لن يكون هناك من الناحية النظرية خطأ في التحدث إلى حزب العمال الكردستاني. ومع ذلك، رفض أردوغان الاتهام الذي وجهه حزب المعارضة الرئيسي CHP (حزب الشعب الجمهوري) بأن حزب العدالة والتنمية وحزب العمال الكردستاني قد وقعا على مذكرة تفاهم. كان حزب الشعب الجمهوري قد قدم وثيقة في 18 أيلول/سبتمبر، يُزعم أنها مذكرة تفاهم من محادثات أوسلو السرية. ووفقاً لحزب الشعب الجمهوري، فقد أجريت المحادثات تحت رعاية بريطانيا وكانت مذكرة التفاهم بين الجانبين في الأرشيف البريطاني. وأشار رئيس الوزراء أردوغان إلى عدم توقيع أي نص على الإطلاق من قبل المسؤولين الأتراك الذين شاركوا في محادثات أوسلو؛ لذلك، لم يتم إنتاج أي وثيقة ملزمة لتركيا في المفاوضات السرية في العاصمة النرويجية. وادعى المتحدث باسم حزب الشعب الجمهوري أن الوثائق تشير إلى أن وجهات نظر أردوغان وأوجلان كانت متطابقة بنسبة 90 إلى 95 في المئة.

كان الكشف عن محادثات أوصلو السرية ضربة قاتلة لموقف رئيس الوزراء أردوغان، والذي بدا أنه في ذروته عندما حقق فوزاً انتخابياً مذهلاً بنسبة 50 في المائة من الأصوات، وبالتالي عزز سلطته في يونيو 2011. كان الانخراط في محادثات سرية مع حزب العمال الكردستاني كافياً لتفسيرها على أنها خيانة عظمى. (ص 132-134)

استمرت القضية الكردية في لعب دور حاسم في تشكيل مستقبل تركيا وسياساتها الداخلية وسياساتها الخارجية. كان منع الحرب أو استبدالها بالسلام مقامرة هشة ومتقلّبة، كما ستكشف محادثات أوصلو. لا أحد منخرط في القضية الكردية، بغض النظر عن المسمى الوظيفي، محصن من وصفه بالخائن، حسب الوقت والظروف. هذا هو السبب في أن محادثات أوصلو كانت مشروعاً سرياً. عندما تم رفع حجاب السرية، كانت ساحة اللعب لصالح أولئك الذين يعارضون المصالحة مع الكرد وستسهل إدانة الأبطال على أنهم خونة، الأمر الذي سيمنع أي فرصة للتسوية.

حتى بداية عام 2008، أجرت الدولة التركية وحزب العمال الكردستاني اتصالاتهما مع الوسطاء النرويجيين ومع أولئك الموجودين في القناة التي تتخذ من جنيف مقراً لها، دون معرفة النرويج وجنيف بوجود بعضهما البعض في هذه العملية. أصيب النرويجيون بخيبة أمل عندما علموا بوجود مسار آخر وانسحبوا من مشاركتهم مؤقتاً في نهاية عام 2007. فضلت أنقرة الاستمرار في القناة التي تتخذ من جنيف مقراً لها (ص 145).

قبل أوصلو، جاءت جهود سلام مهمة لم يتم تسجيلها من قبل وزير الخارجية التركي عبد الله جول في منتصف نيسان/إبريل 2007. "هذا الكتاب له امتياز الكشف عن هذه المحاولة لأول مرة منذ أن شارك فيها شخصياً. قدم عبد الله غول خطة شاملة نسبياً لبدء مسعى لتسوية قضية حزب العمال الكردستاني من خلال المساعي الحميدة للقيادة الكردية العراقية. في ذلك الوقت، لم يكن التقارب الرسمي بين أنقرة وأربيل قد بدأ بعد. تضمنت مقترحات غول نقاطاً يمكن لتركيا أن تبدي المرونة بشأنها نظراً لعدم تجاوز بعض "الخطوط الحمراء". يقول تشاندار في ذلك "طمأنني (غول) أن حزبه وحكومته لن يتحملوا العبء الأيديولوجي الذي كان على عاتق أسلافه فيما يتعلق بالقضية الكردية، وبالتالي كانت حكومة غول أكثر استعداداً لأخذ زمام المبادرة من أجل تسوية سياسية. ثم سألني، بالنظر إلى ارتباطاتي الطويلة والصدقات التي طورتها مع القيادة الكردية، إذا كنت أرغب في رؤية كيف تهب الرياح في شمال العراق (إقليم كردستان العراق) وللتحقق مما إذا كانت الخطة التي ناقشناها تبدو ساحرة للقيادة الكرد الذين كنا نتقاسم الثقة فيما بيننا.

كتب تشاندار: كنت متردداً في القيام بمثل هذه المبادرة. بالنسبة لي، بدا الانخراط في القضية الكردية، وهي القضية الأكثر حساسية بالنسبة لجنرالات تركيا المتشددين، بالطريقة التي اقترحها غول، وكأنه عمل انتحاري نظراً لأنه لم يكن لدي تفويض رسمي أو شبه رسمي لذلك. لم تكن حكومة حزب العدالة

والتنمية مهتمة بتقديم هذا لي، ولم يكن لدي أي مصلحة في تعريض حياتي للخطر في تلك الفترة (ص 139-140)."

يشير تشاندار أنه في بروكسل، في ديسمبر 2010، طلبت من أكبر اثنين من كبار مسؤولي حزب العمال الكردستاني في أوروبا مقارنة فترتي الاتصالات السرية، ما قبل أوسلو وأوسلو نفسها. كان الجواب الذي قدمه زبير أيدار ورمزي كارتال كالتالي: "ما يجعل المحادثات التي جرت في الفترة الحالية مع عبد الله أوجلان [وتلك التي جرت في أوسلو] مختلفة عن سابقتها يكمن في أن المحادثات السابقة سعت إلى حلّ الحركة. كان تقييمهم مطابقاً لما قاله لي مسؤول حكومي تركي رفيع المستوى شارك أيضاً في المداولات: "الجانب التركي فشل في وضع خطة وعقد اتفاق. كان الوصول إلى الحل يتم السعي إليه دائماً من خلال محاولة تقسيم الجانب الكردي، إلى أبو (أوجلان) وحزب العمال الكردستاني. اقتربت الدولة من أوجلان لكن بأهداف منفعية، إذ حاولت استخدامه بدلاً من اعتباره طرفاً في الحل."

عملية أوسلو التي بدأت في 3-4 أيلول/سبتمبر 2008، جلبت المسؤولين الأتراك ووفد حزب العمال الكردستاني إلى طاولة المفاوضات ما مجموعه 11 مرة. التقى الطرفان أربع مرات في عام 2009، وثلاث مرات في عام 2010، وثلاث مرات في عام 2011 في أوسلو، ومرة واحدة في عام 2010 في بروكسل. هذه المحادثات تضمّنت لقاءات وجهاً لوجه بين ضباط استخبارات أترك رفيعي المستوى ووفد من قيادات حزب العمال الكردستاني، تم إنجازها على خلفية من الاستعدادات متعددة الأوجه التي جرت بين 2005 و2008. لقد كان مسعىً مهماً وعلامة فارقة حقيقية في التاريخ الطويل للمسألة الكردية في تركيا.

تألف وفد حزب العمال الكردستاني من شخصيتين قياديتين قادمتين من جبل قنديل وثلاث شخصيات بارزة في حزب العمال الكردستاني في أوروبا. حتى الاجتماع السادس في أوسلو الذي عُقد في الفترة من 2 إلى 3 أيار/مايو 2010، ترأس مصطفى قره سو، من مؤسسي حزب العمال الكردستاني وعضو مجلسه التنفيذي، وفد حزب العمال الكردستاني. بحلول منتصف عام 2010، خفّض حزب العمال الكردستاني مستوى التمثيل ولم يحضر قره سو محادثات أوسلو اللاحقة.

في المقابل تألف الوفد التركي من خمسة أفراد من وكالة الاستخبارات الوطنية وترأسته السيدة آفيت غونيش، التي كانت مسؤولة عن مكتب حزب

العمال الكردستاني لسنوات عديدة، شارك الممثل الشخصي لأردوغان هاكان فيدان لأول مرة في أوصلو 5، الذي عقد في 13-14 أيلول/سبتمبر 2009، ثم في أوصلو 7، الذي عقد في 19-20 آب/أغسطس 2010، وبعدها ترأس الوفد التركي حتى نهاية العملية بصفته الجديدة كرئيس للاستخبارات الوطنية التركية.

لقد انخرطت العديد من الجهات في هذه المحادثات، الرئيس العراقي الراحل جلال الطالباني بين عامي 2006 و2008، وأيضاً شارك الرئيس مسعود البارزاني في بعض الجهود في عامي 2006 و2007، كما دعم البيت الأبيض هذه المحادثات من خلال بيان في عام 2006، بالقول: إن القضية الكردية لا يمكن حلها بالوسائل العسكرية.

بدأت محاولة النرويج في عام 2005، لتقريب وجهات النظر بين الحكومة التركية ومقاتلي حزب العمال الكردستاني، كما أنشأت قناة موازية لـ أوصلو في جنيف أيضاً في جهود الوساطة هذه، دخلت مؤسسة مقرها جنيف تتمتع بالخبرة في حل النزاعات في جميع أنحاء العالم وتعمل بدعم من العواصم الغربية المؤثرة في مسار عملية السلام. في ديسمبر 2005، اتصلوا بالمسؤولين الأوروبيين في حزب العمال الكردستاني، وأبلغوهم أنهم التقوا بمسؤولين أترك وأعربوا عن نيتهم الذهاب إلى جبل قنديل للقاء قيادة حزب العمال الكردستاني من أجل إطلاق عملية للتسوية السياسية السلمية للقضية الكردية في تركيا. المؤسسة التي تتخذ من جنيف مقراً لها سوى مركز هنري

دونانت للحوار الإنساني، والمعروف باسمه المختصر HD. أوضح HD مهمته على أنها منع النزاعات المسلحة وتخفيفها وحلها، من خلال الحوار والوساطة. كانت المنظمة التي تتخذ من سويسرا مقراً لها، حتى وقت كتابة هذا التقرير، قد شاركت في مبادرات الحوار والوساطة في أكثر من خمسة وعشرين دولة. لم يتم ذكر تركيا من بين هذه الدول، ولا الحوار بين تركيا وحزب العمال الكردستاني الذي جرى على مدار ثلاث سنوات، فقد بقيت هذه المحادثات سرية من دون الكشف عن الراعي لها، ذلك أن المركز اشترط موافقة الأطراف المتحاورين ممن شاركوا في المحادثات، واعتبار ذلك شرطاً أساسياً وأن الجانب التركي لم يوافق مطلقاً. حيث أمل المركز أن يؤدي هذا الحفاظ على السرية في إحياء المحادثات التي انهارت في عام 2011.

في إطار محادثات السلام، وافقت اللجنة الحكومية على اقتراح أوجلان لعملية من ثلاث خطوات لحل النزاع (وقف إطلاق النار، والإصلاح الدستوري، والتطبيع، مع تحول حزب العمال الكردستاني إلى جهة سياسية فاعلة في تركيا)؛ كان من المتوقع اتباع نهج إيجابي بعد الانتخابات العامة في حزيران/يونيو 2011. ومع ذلك، بذريعة مقتل الجنود الذين كانوا في عملية عسكرية في منطقة سيلفان في آمد (ديار بكر) أعلنت حكومة حزب العدالة والتنمية، "لن يكون أي شيء كما كان من قبل، سوف يدفعون ثمناً باهظاً؛ لا ينبغي لأحد أن يتوقع منا حسن النية" - ونفذت سياستها المخططة منذ فترة طويلة المتمثلة بالحرب غير المتكافئة.

كان قصور محادثات أوسلو الذي حال دون تطورها إلى خاتمة ناجحة هو عدم وجود التزام حقيقي من كلا الجانبين بالتوصل إلى تسوية سياسية. دخل الطرفان المتحاربان في المحادثات، كما هو متوقع، في لعبة إلقاء اللوم واتهم كل منهما الآخر بفشل جهود السلام الواعدة بشأن القضية الكردية حتى ذلك التاريخ. ولكن على الرغم من جهود السلام من قبل المساعي الحميدة للنرويج، والمهمة الشاقة التي قام بها مركز جنيف للحوار الإنساني، والدعم الصامت، ولكن ذي المغزى من الدوائر الدولية المؤثرة، فإن الافتقار الشديد للثقة لدى الطرفين تجاه بعضهما البعض أعاق التقدم نحو نهاية إيجابية من اليوم الأول. كان الطريق إلى أوسلو مليئاً بالمطبات والعقبات. وكان دور الطرف الثالث الوسيط الفعّال ضرورياً حقاً. ومع ذلك، وفقاً لوفد حزب العمال الكردستاني المعني، كان الجانب التركي متردداً في مشاركة الطرف الثالث في المداولات. لم يرغب الوفد التركي في مناقشة مشكلة يعتبرها مشكلة تركية أمام جماعات الضغط الأجنبية. كان هذا مؤشراً واضحاً على هوس تركيا بـ "الأصابع الأجنبية" التي تثير الاضطرابات منذ تأسيس الجمهورية في عشرينيات القرن الماضي. تم تفادي أول أزمة خطيرة في أوسلو على حساب حصر دور الطرف الثالث إلى حد كبير. (ص 147-159)

بدأت عملية السلام الجديدة التي أطلقها رئيس الوزراء أردوغان في مقابلة تلفزيونية في 27 ديسمبر 2012، من خلال الزيارة غير المسبوقة لعضوين كرديين في البرلمان التركي إلى سجن إيمرالي لرؤية أوجلان ونقل رسالته. في حين أن الظروف الدولية وكوكبة القوى الجديدة في تركيا قد مهدت الطريق لعملية سلام تركية كردية بلغت ذروتها في أوسلو، جاءت هذه المحاولة الجديدة من مكان مختلف تماماً. تكمن ثلاثة أسباب رئيسية وراء نية أردوغان استئناف عملية السلام الكردية المنهارة.

الأول كان تصعيد العنف في تركيا بعد انهيار أوسلو. أدت أعمال العنف التي اجتاحت بشكل خاص المحافظات الشرقية والجنوبية الشرقية ذات الغالبية الكردية التي يسكنها الكرد إلى تعريض أمن الانتخابات للخطر. كان أردوغان قد وضع خطته للنظام الرئاسي، ولهذا كان بحاجة إلى تعديلات دستورية جذرية لتحويل حكم تركيا من نظام برلماني إلى نظام رئاسي. لقد احتاج إلى مناخ سياسي هادئ نسبياً حيث يمكن إجراء الانتخابات بأمان وبدون أي تساؤل حول شرعية الانتخابات، لتعزيز أجندته السياسية.

ثانياً، تزامن العنف المتصاعد المرتبط بالنزاع الكردي مع تدهور الوضع العسكري في ساحة المعركة السورية، المجاورة للمناطق التي يقطنها الكرد في تركيا، حيث برز حزب الاتحاد الديمقراطي ووحدات حماية الشعب كلاعب سياسي وعسكري مهم. بعد انسحاب الجيش السوري من المناطق التي

يقطنها الكرد على طول الحدود السورية التي يبلغ طولها 911 كيلومتراً مع تركيا في تموز/ يوليو 2012، كان الحكم الذاتي الكردي يمارس في الكانتونات الثلاثة الممتدة من الشمال الشرقي إلى الشمال الغربي على الجانب السوري من الحدود.

أخيراً، بدأ المئات من سجناء حزب العمال الكردستاني إضراباً عن الطعام في السجون التركية في جميع أنحاء البلاد، ولم يكن بالإمكان إيقافهم إلا من قبل زعيمهم، عبد الله أوجلان.

ساد مناخ شبيه بشهر العسل فيما يتعلق القضية الكردية في تركيا، وكانت الآمال كبيرة في حل القضية مرة واحدة وإلى الأبد في غضون فترة قصيرة، من خلال التوصل إلى تسوية سياسية ترضي جميع الأطراف المعنية.

وعلى الرغم من نشوة التفاؤل التي اتسمت بالمرحلة الأولى من عملية السلام الكردية في تركيا، كانت هناك، وإن بدرجة قليلة، ملاحظات حذرة، ولكنها ذكية تدعو إلى الحيطة والحذر. إحدى هذه الملاحظات قالت:

من غير الواقعي توقع مصالحة سلمية للنزاع المسلح في المستقبل المنظور لثلاثة أسباب. أولاً، تظل تكلفة القتال مقبولة لكلا الجانبين. ومن ثم، فإن الصراع لم يصل بعد إلى حالة من الجمود الضار المتبادل الذي من شأنه أن يولد حوافز قوية للتوصل إلى اتفاق. ثانياً، هناك خلافات ضخمة تفصل بين ما يرغب حزب العدالة والتنمية في التنازل عنه لجعل المتمردين يلقى أسلحته وما يطلبه

المتنرد لنزع سلاحه. ومن غير المرجح أن تمكنهم المفاوضات من تجاوز خلافاتهم. وأخيراً، من غير المرجح أن تؤدي استراتيجية حزب العدالة والتنمية في السعي إلى الحل من خلال أوجلان إلى تحقيق أي اختراق. إذ قد يدعو أوجلان الحزب إنهاء عملياته، لكن من غير المؤكد ما إذا كانت قيادة الحزب ستتبع خطاه بالفعل على الرغم من التزاماتهم الخطابية بقيادته. ثم ماذا يمكن أن نتوقع من "المبادرة الكردية" الأخيرة في تركيا؟ في أحسن الأحوال، سيقبل ذلك من حدة العنف حيث سيضع كلا الجانبين نفسه في الانتخابات المحلية والرئاسية في عام 2014. يعتبر انخفاض العنف بحد ذاته تطوراً إيجابياً، لكن الطموح المفرط الذي يولد توقعات لا أساس لها قد يؤدي إلى المزيد من إراقة الدماء على المدى الطويل.

حدث تطور مهم للغاية كان له تأثير على مصير عملية السلام، في 16 حزيران/يونيو، سيطرت وحدات حماية الشعب YPG، على بلدة تل أبيض الحدودية السورية، التي كانت تحت سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، فاندلع الكابوس الجيوسياسي للدولة التركية مجدداً. أردوغان، الذي حطمت طموحاته نتائج الانتخابات، قرر اعتبارها باطلة وملغية، وكان عازماً على دفع البلاد لإعادة الانتخابات. بالنسبة له، في الطريق إلى انتخابات جديدة، يجب الاستغناء عن الكرد وعملية السلام بالفعل. وهكذا اندلعت احتجاجات ومواجهات متفرقة في مدن وبلدات جنوب شرق تركيا أدت إلى تصاعد العنف وانتهاء عملية السلام المزمعة (ص 160-170)

في هذا الفصل يقول جنكيز تشاندار: خلال التجربة التي اكتسبتها من العمل مع الرئيس أوزال في أوائل التسعينيات بحثاً عن حل غير عسكري للصراع، كنت مدركاً أن القضية الكردية لها طبيعة خاصة حيث يمكن للعنف بسهولة أن يحل محل البحث عن تسوية سياسية إذا لم يكن هناك متابعة. أخبرني أوزال أنه إذا لم يتم تقييم الفرص التي تم تقديمها في أعقاب وقف إطلاق النار الذي أعلنه حزب العمال الكردستاني من جانب واحد بشكل صحيح، فلن ينهار فحسب، بل ستعود إراقة الدماء إلى مستويات أعلى بكثير من أي وقت مضى. هذا بالضبط ما حدث. مرت البلاد بأكثر حلقة دموية في تاريخها الحديث.

وأخيراً: في هذا العمل الشيق الذي ينسج من خلاله جنكيز تشاندار روايةً متوازنة عن المواجهة بين تركيا والکرد من منظور تاريخي، مع التركيز بشكل خاص على عمليات السلام التي باءت جميعها بالفشل. إذ يقدم لنا سجلاً تاريخياً فريداً عن الطبيعة الاستبدادية للدولة التركية والمركزية والقومية المتطرفة المتجذرة منذ العقود الأخيرة من العهد العثماني والتي تجلت أخيراً في "تركيا الجديدة" التي يقودها أردوغان.

في هذا الكتاب يتحدى تشاندار وجهات النظر النمطية والتقليدية حول تركيا اليوم ومستقبلها. فيجمع في مؤلفه هذا "مهمة تركيا المستحيلة: الحرب والسلام مع الكرد" بين أدوات البحث العلمي، والمذكرات بوصفه أحد المراقبين المشاركين في مساعي السلام، وهو ما يظهر في المعرفة الموسوعية للمؤلف بالتاريخ والتطورات اللاحقة التي طرأت على القضية الكردية، وهذه المعرفة اكتسبها عميد الصحفيين الأتراك على مدار حياته المكرسة لحل واحدة من أكثر مشاكل الشرق الأوسط تعقيداً.

إن مهمة تركيا المستحيلة تحليل متشابك بين أحداث حاضرة وتاريخية في تركيا مع تداخل في التفاصيل الداخلية التركية والدولية والإقليمية في الشرق الأوسط.